عبد الفتاح باشا حسن

سياسي محنك ورجل قانون من الطراز الأول ووطني حتى النخاع هو المحامي القدير الوزير عبد الفتاح باشا حسن، ولد في 20 يوليو سنة 1902م بقرية القضابة التابعة لمركز بسيون.

حصل على ليسانس الحقوق في عام 1924م ثم حصل على دبلوم الاقتصاد السياسي عام 1927م، وعمل في مكتب مراجعة الأحكام العسكرية والتقى بفؤاد باشا سراج الدين في عام 1943م والذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في ذلك الوقت وكانت الأحكام العرفية مفروضة بسبب الحرب العالمية الثانية وطلب من فؤاد باشا في لقائه إعفاءه من العمل بالمكتب لأن إبداء الرأي بشأن تلك الأحكام يعرض على مدير الأمن العام وهو ليس من رجال القانون وأن ضميره القضائي لا يسمح له بقبول هذا الوضع.

واقتنع فؤاد سراج الدين بوجهة نظره واستصدر من مجلس الوزراء قراراً بتشكيل مكتب يضم عدداً من القضاة وكان من ضمنهم عبدالفتاح حسن وقد برزت أسماؤهم جميعاً فيما بعد، وتولى أكثر من واحد منهم رئاسة مجلس الدولة ومحكمة النقض ووزارة العدل، ليصبح المكتب بمثابة دائرة استئناف تعرض عليها الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية، ويصبح قرارها بالتصديق على الحكم أو الاعتراض عليه ملزماً للحاكم العسكري العام.

واعجب فؤاد باشا سراج الدين بحرصه على تحقيق العدالة وكرامة القضاء ، وعرض عليه أن يكون مديراً للمكتب الفني لوزير الداخلية وهو منصب مستحدث إلا أنه لم يرحب بالفكرة فاصدر قراراً بتعينه مديراً لمكتب وزير الداخلية.

ثم عين مفتشاً للداخلية وبقى بهذا المنصب في عهد وزارة أحمد ماهر ثم وزارة محمود فهمي النقراشي، ومع بداية إنشاء مجلس الدولة تم تعيينه به في وزارة إسماعيل صدقي باشا واستقال منه في مايو 1947م ليتفرغ لعمله بالمحاماة.

ورغم التقدير المتبادل بين فؤاد سراج الدين وعبدالفتاح حسن والصداقة التي نشأت بينهم إلا أن انضمامه إلى الوفد تأخر حتى سنة 1949م عندما طلب منه الانضمام للوفد لكي يتمكن من الترشح لعضوية مجلس النواب عن دائرة بسيون لكن عبدالفتاح حسن أبدى اعتراضه وقال له أنه لا تجمعه ببسيون سوى أنها محل ميلاده فقط وأنها لم ينجح بها أي مرشح وفدي منذ وقت طويل كما أنه لم يخوض تجربة الانتخابات من قبل.

وفي النهاية وبسبب إقناعه له ترشح عبدالفتاح حسن عن دائرة بسيون وفاز في انتخابات الإعادة في 10 يناير 1950 م بعد منافسة قوية مع مرشح الهيئة السعدية عبد الحميد الجندي والمرشح المستقل عمر المراسي، كما اخبره مأمور كفر الزيات أن التعليمات الصادرة كانت تهدف إلى مساعدة مرشح الهيئة السعدية وإسقاط مرشح الوفد.

وتألفت الوزارة برئاسة مصطفى باشا النحاس بعد اكتساح الوفد للانتخابات البرلمانية وشغل عبدالفتاح حسن منصب الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية في 20 مارس 1950م، ثم عين وزيراً للدولة في 24 يونيو 1951م وحتى 24 سبتمبر 1951م واثناء سفر فؤاد سراج الدين للخارج وكان يشغل وزير الداخلية فتولاها بالإنابة في 1 يوليو 1951م، وعندما عُدل تشكيل الوزارة في 24 سبتمبر من نفس العام تولى وزارة الشؤون الاجتماعية وحتى 27 يناير 1952م وسقوط أخر وزارة وفدية قبل ثورة يوليو 1952م.

وعندما عُين وزيراً للشئون الاجتماعية وتقدم بشكوى وطلب تحقيقاً دولياً في أحوال العمال المصريين في منطقة القناة ووصلت لجنة من هيئة العمل الدولية في 9 ديسمبر 1951م واجرت التحقيق بالفعل وقامت بإدانة السلطات البريطانية .

وفي أعقاب إلغاء معاهدة 1936 م المبرمة بين مصر وإنجلترا الغى عبدالفتاح حسن أعمال 19 خبيراً عسكرياً إنجليزيا كما قام باستدعاء جميع المبعوثين من الضباط الذين كانوا يدرسون في إنجلترا وقال (سنلحق ضباطنا في أي معهد من معاهد الدنيا ما عدا إنجلترا) وذلك على غرار تصريح أدلى به أحد الوزراء الإنجليز فهم منه أن مبعوثي وزارة الحربية غير راضيين عن قرار الحكومة بإلغاء المعاهدة.

ومن مواقفه القوية كوزير للشئون الاجتماعية إصداره مرسوم بالاستيلاء على نادي الجزيرة وهو النادي الذي كان على مساحة 146 فدان تحت سيطرة إنجليزية كاملة ومحظوراً على المصريين دخوله إلا بتزكية من أحد الإنجليز، وحدثت مشادة بينه وبين عبدالسلام باشا الشاذلي حول هذا المرسوم فكان الشاذلي يرى أن إغلاق هذا النادي العالمي هو خسارة كبيرة لمصر فكان رد عبدالفتاح باشا حسن (يجب أن يشعر الإنجليز أن موقفنا منهم في حالة الغضب غير موقفنا منهم في حالة الرضا).

واعتقل مرة واحدة في العهد الملكي وكان ذلك في أعقاب حريق القاهرة وتحديداً في 18 مارس 1952م بحجة تهيج الرأي العام بعد أن القى خطبة عنيفة هاجم فيها الاحتلال الإنجليزي والتي قال فيها مخاطباً الجموع (رقابنا قبل رقابكم وصدورنا قبل صدوركم) إلا أنه أثبت فيما بعد أن أحداث حريق القاهرة قد تمت قبل أن يقول خطبته.

ورغم ذلك تم ادانته بحجه أن الأماكن التي احرقت قبل إلقائه الخطبة كانت محددة وانتشرت الحرائق في القاهرة كلها بعد انصراف المستمعون لخطبته، وتحددت إقامته في قريته القضابة ببسيون ثم نقل للإقامة عند أحد أصهاره في أسديمة إحدى قرى محافظة الغربية وكان الحريق ذريعة لإقالة حكومة الوفد .

وبعد ثورة يوليو 1952م عرض عليه الوزارة لكنه رفض متحججاً أنه محام وأن الفترة القصيرة التي تولاها كوزير لا تكفي في نظره للتدليل على صلاحيته لهجر المحاماة إلى غيرها، ولهذا السبب وبالإضافة إلى اعتذاره عن مقابلة الرئيس جمال عبدالناصر مرتين ثم اعتذاره عن الانضمام إلى اللجنة العليا لهيئة التحرير، قبض عليه في عهد ثورة يوليو 3 مرات .

الأولى في 26 أبريل 1957م وحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة 12 سنة بتهمة قلب نظام الحكم والتدبير لاغتيال الرئيس جمال عبدالناصر أثناء انعقاد مجلس الوزراء والاستيلاء على الحكم وتشكيل حكومة يكون هو فيها وزيراً للداخلية وكانت المحكمة التي حكمت عليه برئاسة اللواء فؤاد الدجوي والتي يقول عنها (لقد وعيت درسا من محكمة اللواء فؤاد الدجوي، أن مثل تلك المحكمة لا تستهدف عدلا ولا تبغى حقا ولا يعنيها أن تجرى إنصافا، وإنما قصارى جهدها وغاية قصدها أن توثق أحكاما معينة، وأن تصب عقوبات مقررة، ولذلك عاهدت الله بعد أن عدت إلى المحاماة ألا أقبل الحضور في أي قضية سياسية أمام محكمة استثنائية)

واعتقل للمرة الثانية بعد نكسة يونيو بأربع أيام وتحديداً في 9 يونيو 1967م وافرج عنه في نفس اليوم، أما المرة الثالثة قضي في معتقل مزرعة طرة 14 شهراً وذلك في ليلة صدور قانون القضاء في 31 أغسطس 1969م والذي عرف بمذبحة القضاء، وسجن

دون أن يعرف تهمته بالضبط ولعل انتقاده للقانون وتحديه لمراكز القوى دفاعاً عن استقلال القضاء كان السبب في ذلك.

اما حساباته بالبنوك المصرية (بموجب الشهادات البنكية والوثائق التي قدمها للمحكمة) فكانت مدينة إذ كان يستدين لكي يتمكن من مواصلة حياته بعدما ضيقت عليه سبل الرزق وعاش داخل السجن بخمسة جنيهات شهرياً هي كل ما كان يصرف له ولم يكن بإمكانه أن يزيدها من أي مصدر أخر، وتولى عبدالفتاح حسن الدفاع عن صديقه فؤاد سراج الدين عندما قدم للمحاكمة أمام محكمة الثورة في سنة 1953م.

ولم يتوقف اضطهاد عبدالفتاح باشا حسن عند هذا الحد ففي عهد الرئيس محمد أنور السادات وعندما كان نائب رئيس حزب الوفد الجديد وعضو في مجلس الشعب عن دائرة بسيون تم إسقاط عضويته في جلسة 13 يونيو عام 1978م بحجة أنه من الذين أفسدوا الحياة السياسية قبل ثورة يوليو باعتباره وزير وفدي سابق في آخر حكومة للوفد القديم، وتم عرض خطاب المدعى العام الاشتراكي على رئيس مجلس الشعب مرفقًا به بيان بأسماء من ينطبق عليهم قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي الذي أصدره الرئيس السادات في نفس العام للتخلص من عودة أعضاء حزب الوفد واحزاب ما قبل ثورة يوليو للعمل السياسي ما عدا أعضاء الحزب الوطني وحزب مصر الفتاة.

وتضمن البيان اسم النائب عبدالفتاح باشا حسن وزير الشئون الاجتماعية بحكومة الوفد وقد تقدم 78 نائبًا باقتراح بإسقاط العضوية عنه لفقده شرطًا من شروط العضوية وحرمانه من مباشرة حقوقه السياسية.

وظل ثابتاً على مبادئه لا يلين أو يحيد فكان رمزاً للصمود والثبات علي المبدأ ولم توهن المحن من عزيمته ولم ترهبه السجون والمعتقلات إلى أن قضى نحبه في أبريل سنة 1984م على إثر جلطة حادة ، وفي الذكرى الأولى له نزل فؤاد باشا سراج الدين إلى بسيون مسقط رأس عبدالفتاح باشا حسن لمشاركة الجماهير في إحياء ذكراه، وعدد محاسن الوزير السابق وأنه رجل من رجالات مصر الوطنيين وعلماً من أعلام المحاميين بها ومن أبرز الوزراء الوفدين وأقربهم إلى قلب مصطفى باشا النحاس، وأن عمله بالسياسة كبده خسائر مالية فادحة نتيجة غلقه مكتب المحاماة.

***